



المعهد الموريتاني للدراسات الاستراتيجية

مواجهة التطرف العنيف في موريتانيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تشكل جريمة إرهابية، بمقتضى هذا القانون، الجريمة المنصوص عليها في المادة 3 و 4 و 5، والتي بحكم طبيعتها أو سياقها يمكن أن تشكل خطرا كبيرا على البلاد، وترتكب بصفة إرادية بهدف ترهيب السكان أو قهر السلطات العمومية بغير وجه حق على القيام بما ليست ملزمة بفعله أو الامتناع عن فعل ما يجب عليها القيام به، أو المساس بالقيم السياسية للمجتمع وزعزعة الهياكل أو المؤسسات الدستورية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية للأمم، أو المساس بمصالح بلدان أخرى أو منظمة دولية.

القانون رقم 2005/47 م، الصادر بتاريخ 26 يوليو 2005 م، المتعلق بمكافحة الإرهاب.

تقديم

تمتلك موريتانيا مقاربة وطنية شاملة للتصدي لظاهرة التطرف العنيف، وهي مقاربة تدرج ضمن رؤية استراتيجية متكاملة، تقوم على شق ناعم، وشق صلب، وتربط العمل الميداني بالرؤية الاستشرافية، وذلك وفق خمسة محاور رئيسة هي :

- محور قضائي.

- محور عسكري وأمني

- محور سياسي اجتماعي

- محور دبلوماسي

- ومحور فكري ديني

وتعتمد هذه المقاربة على ثلاثة مسارات أو مرتكزات

بشكل متواز ومتكامل وهي :

أ. مسار وقائي استباقي:

وهو مسار طويل النفس يهدف إلى تجفيف منابع التطرف العنيف، وتعقيم البيئات الحاضنة له، بغية تحصين الشباب من هذا الفكر المدمر.

ب. مسار علاج وإعادة تأهيل:

وهو مسار ذو طبيعة استعجالية يهدف إلى التعامل مع الشباب الذين انتقلوا من مرحلة اعتناق فكر التطرف، إلى مرحلة ممارسة العنف في الواقع، قصد إعادتهم إلى جادة الصواب، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية من جديد، وفق ما تمليه قواعد العدل ومصالح الدولة الموريتانية.

ج. مسار متابعة

وهو مسار أمني بالدرجة الأولى يهدف إلى ملاحقة الضالعين في الأعمال الإرهابية، وتقديمهم للعدالة وفق الإجراءات القضائية، بعيدا عن محاكمة النيات أو التفتيش عن الأفكار.

السياق

لم تكن موريتانيا بمنأى عن آفة التطرف العنيف التي تضررت منها كثير من دول العالم، بل كانت مسرحا لكثير من العمليات الإرهابية الفظيعة، حيث تعرضت لعدة هجمات إرهابية راح ضحيتها عشرات من الموريتانيين، والرعايا الأجانب (لمغيطي سنة 2005 م، ألاك سنة 2007م، الغلاوية سنة 2007م، نواكشوط سنة 2008 م، تورين سنة 2008م، النعمة سنة 2010م الخ.....) كما وقعت عمليات اختطاف رعايا أجنبية على التراب الوطني، ومحاولات تنفيذ عمليات انتحارية استطاعت أجهزة الأمن إحباطها في الوقت المناسب. وفي 4 ابريل سنة 2008 تم تفكيك " خلية نائمة" للقاعدة في المغرب الاسلامي في موريتانيا تحت اسم (أنصار الله المرابطون).

وقد وجدت الجماعات المتطرفة في البيئية الجيوستراتيجية لموريتانيا فرصة أرادت استغلالها لأهدافها التخريبية:

- اتساع مساحة موريتانيا التي تزيد على المليون كيلومتر مربع، مما يفرض على السلطات العمومية مراقبة حدود تقارب 5800 كلم، منها 750 كلم على المحيط الأطلسي و 5000 كلم حدود قارية تتقاسمها مع جيرانها 470 مع الجزائر، وأكثر من 1550 كم مع الصحراء الغربية، وأكثر من 3000 كم مع السنغال ومالي.

- حدود برية ذات خصائص صحراوية، سهلة الاجتياز، جعلت موريتانيا إحدى الوجهات المفضلة التي تجتذب الشباب الإفريقي الراغب في الهجرة السرية من بلدان جنوب الصحراء إلى أوروبا، وربما اتخذوا موريتانيا مستقرا لهم.

- وجود موريتانيا في منطقة تعد بؤرة للجماعات المتطرفة، بسبب تعدد عوامل انعدام الأمن في

هذه المنطلقة، وتصاعد الدعوات الانفصالية والنزاعات المسلحة، وعدم سيطرة بعض الدول المجاورة على جميع حدودها.

- تداخل ظاهرة التطرف العنيف في المنطقة مع بعض صور الجريمة المنظمة الأخرى كالتهريب والاتجار بالمخدرات.

وقد وجدت بلادنا نفسها في مواجهة ظاهرة التطرف العنيف بشكل فعلي منذ سنة 2005م، في وقت كانت فيه منظومتنا الدفاعية والأمنية في انحطاط تام.

غير أنه منذ وصول فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز إلى السلطة سنة 2009 قررت موريتانيا أن تواجه الخطر بشجاعة وأن تأخذ على عاتقها مهمة التصدي لهذه الآفة المدمرة، العابرة للحدود، فنظمت سلسلة من الندوات الفكرية والورشات البحثية، شاركت فيها

قطاعات الدولة المعنية، وهيئات المجتمع المدني، وعدد من الخبراء والمختصين، بغية وضع استراتيجية وطنية متكاملة للتصدي لظاهرة التطرف العنيف، التي باتت تمثل خطرا عالميا بسبب:

- العنف المسلح، الذي بات يشكل واحدا من أكبر التحديات التي تواجهها البشرية في عصرنا الحاضر، بسبب ما يحمله من وحشية غير مسبوقة، وتنامٍ جُنُونِيٍّ لَصُورِ الجريمة، وقدرة فائقة على التدمير وإلحاق الأذى، والتهديد لأمن واستقرار وسكينة الأمم والشعوب، واستنزافٍ لمَقَدِّراتِ الدول ومواردها، وشغل للحكومات عن معركة التنمية، ومقتضيات البناء والتعمير.

- توظيف الثورة التقنية لخدمة التطرف العنيف: فقد استفاد التطرف العنيف من التطورات الكبيرة التي حصلت في وسائل النقل، والإعلام والاتصال، وشبكات التواصل

الاجتماعي؛ والتي ألغت الحدود والمسافات الفاصلة بين الشعوب والثقافات، وجعلت مراقبة تدفق المعلومات عملية شبه مستحيلة.

- عولمة الرعب، حيث انتقل التطرف العنيف من مشكلة محلية تواجهها بعض الدول لأسباب داخلية، إلى ظاهرة عالمية مخيفة عابرة للحدود، وقادرة على أن تحول وسائل النقل المدنية وأجساد الإرهابيين أنفسهم إلى أدوات مفخخة للقتل الجماعي، فضلا عن سهولة حصول المتطرفين على أدوات التدمير واستخدامها، لصغر حجمها وانخفاض تكلفتها المادية.

- استغلال الدين كطعم إيديولوجي لاستقطاب الشباب المتحمسين والناقمين على الأوضاع الاجتماعية، بغية تجنيدهم لصالح جماعات التطرف العنيف.

- استغلال الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، في عملية نشر إيديولوجية التطرف العنيف، و

استقطاب الشباب وتجنيدهم لتنفيذ العمليات
الإرهابية.

وهذا ما دفع الدولة الموريتانية إلى اعتبار محاربة
التطرف العنيف أولوية وطنية، حيث صرح
فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد
العزیز - في أكثر من مناسبة - بضرورة حشد
الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمواجهة
التطرف العنيف بصرامة لا هوادة فيها، وغزوه
في عقر داره، واجتثاثه من أصوله قبل أن
يستفحل أمره، باعتباره قضية عالمية يجب
احتواؤها والتغلب عليها بشكل مستدام"

وهو الأمر الذي دفع بلادنا إلى الاستثمار في استراتيجية
وطنية شاملة، آتت أكلها حيث نجحت في:

- إبعاد خطر المتطرفين عن حدودنا
- تفكيك كثير من شبكاتهم النائمة

- إجهاض أغلب العمليات الإرهابية التي كانت في طور التحضير.

ويعود الفضل في ذلك إلى الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها بلادنا، باعتبار محاربة جماعات التطرف العنيف ليست حرباً تقليدية، بل إنها حرب عصابات تنهج أساليب غير معهودة؛ مما تطلب من بلدنا بناء إيديولوجية حربية جديدة .

كما عملت الحكومة الموريتانية على إقناع دول المنطقة بضرورة تنسيق الجهود وتكثيف التعاون في الأطر الثنائية ومتعددة الأطراف القائمة، وإنشاء أطر أخرى جديدة، كمسار نواكشوط التشاوري وإطارِ دُولِ الميدان، ومجموعة دول الساحل الخمس التي تحتضن بلادنا مقرها.

مرتكزات المقاربة الموريتانية لمواجهة التطرف العنيف

أولاً : في مجال القضاء

تميزت الإصلاحات التي تم إدخالها في هذا السياق بتوخي الحرص على المواءمة بين الصرامة التشريعية والحسم القضائي من جهة، ومرونة السياسة الجزائية من جهة أخرى؛ مع مراعاة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وذلك ما مكن من تحقيق نتائج باهرة مثلت نجاحاً استثنائياً مقارنة بما عليه الأمر في بلدان عديدة واجهت مستويات مماثلة من تحدي التطرف خلال السنوات الأخيرة.

1. مراجعة وتحسين الإطار القانوني

عمدت موريتانيا خلال السنوات الأخيرة إلى مراجعة ترسانتها القانونية في اتجاه تحديثها وتطويرها بما يتلاءم مع متطلبات التصدي لمخاطر وتحديات

التطرف التي واجهتها البلاد ابتداء من سنة 2005. وقد شملت الجهود المبذولة في هذا المجال:

- إقرار نصوص تشريعية خاصة بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال
- إصدار مرسوم بإنشاء أقطاب قضائية خاصة مكلفة بالتعامل مع الجرائم الإرهابية على مستوى النيابة العامة والتحقيق.

2. تطوير المنظومة القانونية لمكافحة التطرف

وانسجاما مع هذا التوجه أقرت موريتانيا خلال السنوات القليلة الماضية جملة من النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة التطرف توخت من ورائها :

- إرساء منظومة قانونية تضمن دقة ووضوح وسلامة الأسس القانونية للتعامل القضائي مع التطرف وما ينجر عنه من جرائم إرهابية
- ومرونة إجراءات المتابعة، وسلاسة عمل الأجهزة القضائية الوطنية

- وتيسير التعاون والتبادل مع الشركاء.
وحرصت في ذات الوقت على توفير الضمانات
الكفيلة بحماية الحريات والحقوق
الأساسية، والتأسيس لسياسة جنائية
منفتحة على مختلف مناهج الحلول التي من
شأنها التقليل من مخاطر الإرهاب والحد من
توسعه.

إن حجر الزاوية في المنظومة القانونية الوطنية
لمكافحة الإرهاب هو القانون رقم 035-2010 الذي
جاء متضمنا بعض المبادئ والقواعد الموضوعية
والإجرائية التي وفرت إطارا ملائما لتعامل السلطات
القضائية والأمنية مع الجرائم الإرهابية، وليس
الثغرات ويكمل النواقص بعد أن كشفت التجربة
العملية قصور القانون رقم 047-2005 بتاريخ 26
يوليو 2005 المتعلق بمكافحة الإرهاب عن الوفاء
بمتطلبات مواجهة ظاهرة التطرف على نحو يناسب
مستوى التحدي الذي باتت تطرحه.

3. ملاءمة البنى المؤسسية القضائية

نصت المادة 20 من القانون رقم 035-2010 بتاريخ 21 يوليو 2010 المتعلق بمكافحة الإرهاب على أنه يتشكل فريق لمكافحة الإرهاب من بين قضاة النيابة العامة في نواكشوط وآخر من القضاة المكلفين بالتحقيق على مستوى محكمة ولاية نواكشوط، مع تعيين أعضاء الفريقين وفق نفس نظام التعيين الوارد في النظام الأساسي للقضاء، وعلى أن تحدد إجراءات تنظيم وسير الفريقين بمرسوم. كما نصت المادة نفسها على أن محكمة الجنايات في ولاية نواكشوط تعتبر وحدها المختصة بالبث في الجرائم الإرهابية. وتطبيقا لمقتضيات هذه المادة صدر المرسوم رقم 210 - 2011 بتاريخ 24 أغسطس 2011 المحدد لإجراءات تنظيم وسير الأقطاب القضائية المتخصصة لمحاربة الإرهاب.

4. المصادقة على الاتفاقيات الدولية :

لقد صادقت موريتانيا حتى الآن على 14 من جملة النصوص الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب والبالغ

عددها نحو 20 نصا ما بين معاهدة وبروتوكول؛ وبذلك تكون بلادنا أكدت التزامها بمقتضيات المنظومة الدولية لمكافحة الإرهاب وحرصها على وضع القواعد والإجراءات التي تتضمنها موضع التطبيق سواء عبر الآليات الجماعية التي أقرتها تلك النصوص، أو من خلال قنوات التنسيق والتبادل الثنائي والإقليمي المفتوحة بين الدول الأعضاء في تلك المعاهدات، أو عبر إدماج المبادئ والتوجهات والمقتضيات التي أرشدت إليها أو أقرتها ضمن التشريعات الوطنية.

وقد كان للنشاط القضائي المكثف والحاسم في مواجهة التطرف العنيف دور مهم في:

- تحييد أعداد كبيرة من القيادات والعناصر المتطرفة ومن ثم الحد من الأعمال الإرهابية؛
- أثر ردعي هام على بعض المتورطين بالارتباط بجماعات التطرف العنيف والمتأثرين بالأفكار

التي تروج لها والمتعاطفين مع الشعارات التي ترفعها.

- وكان له أيضا، بالإضافة إلى آلية التوبة التي أقرها المشرع بالمادة 19 من قانون مكافحة الإرهاب، دور أساسي في تحفيز بعض المتورطين في مشروعات إرهابية من المحبوسين على ذمة التحقيق أو المسجونين بمقتضى أحكام قضائية على التفاعل إيجابا مع فكرة الحوار التي استهدفت إقناعهم بإجراء مراجعات فكرية والتخلي عن النزعات المتطرفة التي دفعتهم إلى الانخراط في تنظيمات إرهابية وارتكاب أفعال إجرامية أو محاولة ارتكابها.

وهذا ما أتاح لبلادنا الانتقال من إصلاح العدالة إلى تحسين الممارسة القضائية

ثانيا : في مجال الدفاع والأمن

• الدفاع

منظومة البلاد العسكرية هي ترجمة لأهداف عامة تأخذ في اعتبارها الخاصية الشمولية للتحدي الأمني الإقليمي والدولي معا وما يترتب عليه وطنيا على كل الأصعدة. وتتلخص هذه الأهداف في الدفاع عن الأرض والسكان وفي ضمان مساهمة موريتانيا في أمن الساحل والمغرب العربي وإفريقيا والعالم. وانطلاقا من هذا الطموح الكبير، تعني المقاربة العسكرية كافة الأبعاد المتعلقة بوظائف الدفاع والأمن وتسعى إلى الاضطلاع بثلاث وظائف رئيسية هي: (الاستباق، الحماية والتدخل). وتقوم هذه الاستراتيجية الدفاعية على خمسة مبادئ هي:

1. التكامل والتآزر أثناء العمل: بما أن

التهديدات المرتبطة بالإرهاب عابرة للحدود، مخلة بالنظام العام؛ فإن

عقيدة استخدام القوات في مكافحة الإرهاب، تدمج مفاهيم الدفاع الوطني والدفاع عن الأرض، مع الأمن الداخلي. وهذا هو المعنى العميق للقانون المنشئ للقوات المسلحة الوطنية (الجيش، الحرس، الدرك) والذي أشركها كلها في مهام الدفاع عن أرض الوطن وحفظ النظام واحترام القانون.

2. الحركية، المرونة والتكيف. يتميز التهديد الإرهابي الذي يتطور إلى جانب حدودنا الشمالية والشرقية بصفة التبدل الدائم سواء بتغيير المكان أو الشكل أو الحجم. وقد أدت هذه الخاصية إلى إعادة تنظيم القوات المسلحة وقوات الأمن وتكييفها لضمان امتلاكها عوامل أكثر للتفوق على العدو والقدرة على الحركة والمرونة وسرعة التكيف. وطبقا لهذا المبدأ،

أنشأت وحدات جديدة متفاوتة الأحجام
(التجمعات الخاصة للتدخل، سرايا
الدعم والتدخل، مشاة البحرية ومشاة
الجوية...) كما أعيد تنظيم وحدات أخرى
واقترنت التجهيزات المتنوعة:

- وسائل نقل بري أخف مما كان موجودا
- وسائل دعم لوجستي وتسليحي
- وسائل جوية للاستطلاع والدعم الأرضي...
- اقتناء سفينتي رصد لتأمين مياها الإقليمية
ومراقبة حركة الهجرة السرية والتهريب
والقرصنة.

كما أعيد تشكيل وسائل القيادة (البنى، الإجراءات
العملية، وإجراءات الاتصال) من أجل ضمان
استخدام القوات بطريقة مرنة وسريعة. وتم إعطاء
اهتمام خاص لوسائل دعم الحركة (الملاحه،
الاتصالات...).

3. الشراسة والحماس. إن نقطة قوة الإرهاب المسلح هي بلا شك الإصرار الكبير لمن يتعاطونه على التضحية بأنفسهم من أجل قضيتهم. ومن أجل محاربة هذه الجماعات الإرهابية، لا بد أن تكون الوحدات التي يزوج بها في المعركة في حالة نفسية أفضل من أفراد هذه الجماعات المتطرفة. وانطلاقاً من هذه الروح، تنتشر القوات المسلحة بشكل واسع على الحدود مركزة جهودها على "المناطق الخطرة" ومنفذة عند الضرورة عمليات استباقية تستهدف العدو في معاقله وقواعد تجمعه الأكثر تهديداً لأمن البلاد، من أجل القضاء على التهديدات الوشيكة، وحمل رسائل إقناع يمكن أن تلحق ضربة بعزيمة العدو وتزرع فيه روح التردد وتردعه عن المبادأة إلى الهجوم على بلدنا في المستقبل.

وقد أعدت استراتيجية كاملة لضمان الوسائل
الضرورية لهذه المهمة. وتغطي هذه الاستراتيجية ،
تحسين الجوانب العملية (التدريب، التسليح،
التنظيم، الاتصالات...). كما أنها تعنى بالمليادين
المتعلقة بظروف العسكريين بصفة عامة من أجل
ضمان مزيد من رفع معنويات أفراد جيشنا الوطني:
(التقدم، الدورات الخارجية، العلاوات...) وإعطاء
الأولوية لمنتسبي الوحدات العاملة في مناطق
"خطرة".

4. القدرة على المناورة البينية والتعاون:
تشارك كل مكونات القوات المسلحة
وقوات الأمن في مكافحة الإرهاب بشكل
نشط، مستخدمة وسائل هامة طبقا
لخصوصية كل منها. ولأنها تنتسب لأفرع
مختلفة (الجيش، الحرس، الشرطة، أمن
الطرق...)، فإن العناصر المشتركة في هذا
الصراع، لها من التنوع والاختلاف ما

يفرض واجبات في مجال القدرة على المناورة البيئية. ويتعلق الأمر بالبحث عن تناغم مثالي بين كل هذه المصادر المترابطة وتعبئتها بنجاعة من أجل تحقيق التأثير المنشود.

وبسبب الصفة العابرة للحدود التي تتسم بها مكافحة الإرهاب، تولى قوات الدفاع والأمن الوطنية مكانة هامة للتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف. ويتعلق هذا التعاون في أكثر جوانبه بميادين الاستخبارات والتكوين والدعم اللوجستي. ويندرج التخطيط والتنفيذ المشترك لعمليات مراقبة وضبط الحدود مع الدول المجاورة (السنغال ومالي...) في هذا الإطار، مثلما تندرج الجهود المبذولة مع "دول الميدان" من أجل تجهيز وسائل عملياتية تهتم بالمنطقة كلها.

وبخصوص الاستخبارات، أسهمت بلادنا في إنشاء كثير من الهيئات الإقليمية التي توفر إطارا للتشارك والتنمية، كما أنها تتمتع بالعضوية في هيئات أخرى،

كوحدة الاندماج والربط (UFL) والمركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب (CAERT). وتنضاف إلى هذه القدرات في مجال مكافحة الإرهاب، الفرص التي تقدمها منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة كلجنة مكافحة الإرهاب (CCT)، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (ONUDC).

وفي سياق حرص موريتانيا على التنسيق مع شركائها في المجتمع الدولي من أجل محاربة التطرف العنيف تم:

- وضع آليات جماعية شبه إقليمية على شكل لجنة قيادات الأركان العاملة المشتركة ووحدة الاندماج والربط.
- إنشاء كتائب إقليمية ومراكز للرقابة من أجل رقابة أفضل للحدود، و تسيير دوريات مختلطة مع السنغال ومالي.

5. استراتيجية إعلامية تستجيب

للمتطلبات العملية

بما أن الاستراتيجية الإرهابية تركز على الإعلام كمحور جهد أساسي، وأن التصرف بطريقة فعالة في وسط لا تماثل يمتاز بسيطرة التقنيات الجديدة للاتصال والإعلام، يستلزم تفعيل المجال الإعلامي، فإن القوات المسلحة وقوات الأمن الموريتانية قد تبنت خيار تفعيل المجال الإعلامي، هادفة من وراء ذلك إلي انخراط المواطنين في سياستها الدفاعية ضد الإرهاب ومناصرة الشركاء لها وذلك بإعلامهم حول تنظيمها وإنجازاتها. وتقوم هذه المقاربة على إعلام وتحسيس و تأطير المهنيين، ضمن أو خارج المؤسسة العسكرية، في أوقات الأزمات كما في الأوقات العادية، وكذا مساعدة الشركاء والناشطين من أجل إنجاز منتوجات إعلامية. و لهذا الغرض أنشئت أدوات مؤسسية متخصصة كمديرية الاتصال والعلاقات العامة التي أدت أدوارا في هذا المجال.

• الأمن

تعتمد المقاربة الأمنية على عدد من المرتكزات من أهمها :

1. الوقاية

تقوم الوقاية على تحديد مكامن التهديد والقضاء عليه قبل الوصول الى هدفه. ذلك أن الخطر الإرهابي الذي يتهدد موريتانيا مصدره حركات مسلحة تتمركز في فضاءات خارج الحدود الموريتانية. وقد تمكنت بلادنا ابتداء من سنة 2009 من تفكيك كافة الخلايا الإرهابية التي كانت تعمل من داخل التراب الوطني، واستطاعت أن تحين ألياتها الفاعلة في هذا المجال.

وتعتمد استراتيجية الوقاية على :

أ. العمل الاستعلاماتي

فقد أعطت السلطات العمومية أولوية خاصة للعمل الاستعلامي سواء بواسطة الوسائل البشرية أو التقنية في إطار الشرعية. ويهدف هذا النشاط

إلى تمكين السلطات العمومية من استباق الأخطار
ووأدها، من خلال منع هذه الحركات من التخطيط
والاقتراب من الحدود الوطنية.

ب. العمليات الاستباقية

اعتمدت السلطات العمومية سياسة المبادرة
والمباغطة من خلال القيام بعمليات استباقية مكنت
من القضاء على خطط إرهابية كانت تحضر ضد
موريتانيا، وفي نفس السياق تم اقتياد منفذي بعض
العمليات الإرهابية وبعض المتماثلين معهم من خارج
التراب الوطني، وتقديمهم للمحاكم الوطنية.

2. الحماية

تهدف هذه المقاربة إلى حماية المواطنين والمنشآت
الحيوية والحد من الأخطار المحتملة وذلك باعتماد
عدة آليات لحماية التراب الوطني. وقد تجسد ذلك
عبر عدة إجراءات:

أ. تنظيم الهجرة والإقامة

حيث قامت بلادنا ابتداء من سنة 2010 بإنشاء نظام للدفاع الميداني ومراقبة الحدود من أجل تأمين ومراقبة وتسيير الهجرة علي التراب الوطني، وقد تمثل هذا النظام في المرتكزات التالية:

- إقامة مناطق عسكرية مغلقة لتمكين القوات المسلحة من القيام بمهمة الرقابة والتأمين في هذه المناطق الوعرة والحساسة.
- إقامة 51 نقطة حدودية إلزامية تشكل المعابر الشرعية الوحيدة من وإلى التراب الوطني.
- تزويد هذه النقاط بنظام معلوماتي لحفظ المعلومات وإرسالها بصفة آلية إلى المستوى المركزي.
- تجهيز هذه النقاط بنظام بيوميترى لضبط الهجرة ومكافحة تزوير الوثائق.
- تأمين الرقابة بين هذه النقاط والمناطق العسكرية في إطار خطة أمنية شاملة

ب... . تأمين الحالة المدنية ووثائق الهوية والإقامة
والسفر وذلك بوضع نظام بيومتري متطور
وإصدار وثائق غير قابلة للتزوير.

ج. إعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الأمن
ودعمها بالعدد والعدة ،

كما تم في هذا الإطار زيادة القدرات اللوجستية ما
بين 300 إلى 400%، وقد مكن هذا العمل من:

- تشكيل قوات نخبة تعنى بالتدخل في حالة
وقوع عمليات إرهابية.
- إنشاء وحدات عسكرية تلائم طبيعة
المنطقة، مجهزة بتقنيات حديثة تمكن كل
وحدة حسب حيزها من القيام بمهمتها على
الوجه الأكمل.
- توزيع المهام في إطار تكاملي حيث توكل إلى
الهيئات الأمنية المتخصصة مهمة الأمن
الداخلي من ملاحقة ومتابعة الأشخاص

والهيئات التي يمكن ان تشكل خطرا على
الوطن.

وتوكل هذه المهمة أساسا للمديرية العامة للأمن
الوطني (إدارة أمن الدولة) بالتعاون مع قوات
الدرك الوطني.

وتعنى هذه الإدارة بمركزة المعلومات المتعلقة
بمكافحة الإرهاب ومتابعة الضالعين فيه ومحاربة
عمليات التجنيد و الأدلجة بين المجموعات الهشة في
مراكز الاعتقال و الأماكن التي تستغل لذلك.

3. المتابعة

تهدف المتابعة إلى ملاحقة الضالعين في الأعمال
الإرهابية من خلال تنظيم الإجراءات القضائية
لتأخذ بعين الاعتبار خطورة الجرم الذي يقومون به.

وفي هذا المجال تم القيام بإجراءين مهمين هما

- جعل اختصاص الضبطية القضائية في هذا
المجال لمديرية أمن الدولة نظرا لتخصصها

وتطابقا مع مهمتها المتعلقة بمركزة المعلومات
الخاصة بمكافحة الإرهاب .

- إنشاء قطب قضائي متخصص في هذا
المجال .

ومن أجل خلق مناخ ملائم لمكافحة الإرهاب تقوم
الدولة الموريتانية بمتابعة وسائل التمويل لتجفيف
منابعه ومكافحة تبييض الأموال وتحويلها. وقد
أنشئت لهذا الغرض:

- هيئة متخصصة تعنى بمتابعة مصادر
التحويلات المالية لدى البنوك

- مديرية بالإدارة العامة للأمن الوطني تعنى
بمكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية.

وفي نفس السياق تتم متابعة بعض النشاطات
المشبوهة لبعض الهيئات الجمعوية التي تنشط في
مجال المساعدات الاجتماعية.

4. التعاون الأمني

تولي موريتانيا أهمية خاصة للتعاون الإقليمي والدولي في مجال محاربة التطرف العنيف. وقد تمت في هذا السياق المصادقة على عدة اتفاقيات إقليمية ودولية لمكافحة الإرهاب (الاتفاقية الدولية لمحاربة تمويل الإرهاب، اتفاقية الوحدة الإفريقية للحماية والوقاية ضد الإرهاب - الاتفاقية الدولية لمكافحة الأعمال الإرهابية ذات الطابع التفجيري إلخ).

ثالثا: في المجال السياسي والاجتماعي

إدراكا من السلطات الموريتانية بوجود علاقة طردية بين الشعور بالظلم والحرمان والتطرف العنيف، حيث إن الأشخاص الذين يعانون الفقر والحرمان والفراغ - خاصة الشباب- يمثلون أهدافا سهلة بالنسبة للمتطرف،. فقد تبنت السلطات

استراتيجية وطنية تعتمد في بعدها السياسي والاجتماعي على ركيزتين هما:

- أ. إرساء قواعد الحكم الرشيد، من خلال:
 - تعزيز قيم "العقد الخلقى" السياسي والاقتصادي والثقافي الذي يربط المواطنين بالدولة .
 - تقريب الادارة من المواطن من خلال:
 - تقريب خدمات الدولة الأساسية من السكان الأكثر احتياجا، وتسهيل ولوجهم إليها.
 - تعزيز البنية التحتية على عموم التراب الوطني
 - تعميم المصالح الإدارية على التراب الوطني: إنشاء إدارات جهوية على مستوى الولايات والمقاطعات، وإنشاء مراكز إدارية جديد، مع تركيز الجهود على المناطق الحدودية، وذلك بهدف توفير الخدمات القاعدية لسكان هذه المناطق ومن ثم قطع علاقاتهم بالمجرمين

الذين ربما كانوا يوفرون لهم بعض الخدمات.

- توفير الأمن : حضور قوات الأمن بالقرب من المواطنين "أمن الجوار"
- الصحة : إقامة منشآت صحية مجهزة بالوسائل المناسبة في المناطق النائية
- التعليم: انشاء المدارس وتجهيزها ودعم المحاضر، والمساجد لتكوين وتعليم وتأطير الشباب وتوجيههم
- البنية التحتية: بناء السدود، والآبار، والطرق...

ب. وضع إطار استراتيجي لمكافحة الفقر، يهدف إلى رفع التحدي المزدوج لمتلازمة التنمية والأمن باعتبار أنه : "لا تنمية بدون أمن الأشخاص والممتلكات، ولا أمن قابل للبقاء بدون تنمية فعالة" كما يقول رئيس

الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز.

وذلك من خلال:

- ترسيخ العدالة الاجتماعية، وإعطاء مزيد من العناية للفئات الأكثر هشاشة

- وضع سياسة وطنية لمحاربة بطالة الشباب

- تمويل مشاريع للنشاطات المدرة للدخل (مشاريع زراعية لصالح حملة الشهادات العاطلين عن العمل).

- ضمان تكوين تقني و مهني للمواطنين الأكثر فقرا حتى يحصلوا على وظائف.

و تشرف على متابعة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر لجنة وزارية يرأسها الوزير الأول و قد أنشأت الدولة هيئات مكلفة بتنفيذ برامج الإطار الاستراتيجي الغذائي، بالإضافة إلى العديد من البرامج القطاعية والمحلية.

رابعاً: في المجال الدبلوماسي

لقد أسهمت الدبلوماسية الموريتانية في مواجهة التطرف العنيف، والبحث عن السلم والأمن على مسارين هما:

- الدبلوماسية الوقائية

- والديناميكية الدبلوماسية.

فعلى مستوى الدبلوماسية الوقائية حققت بلادنا الانجازات التالية:

- تعزيز التعاون شبه الإقليمي، والإقليمي وحتى الدولي.

- المساهمة النشطة في إطلاق "مسار نواكشوط"، في 17 مارس 2013 لتعزيز التعاون الأمني بين دول الساحل

- إنشاء مجموعة دول الساحل الخمس G5 (موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينا فاسو، اتشاد) في 16 فبراير 2015

- قيام موريتانيا بدور استراتيجي في إطار دول الميدان للمساهمة الفعالة في إرساء السلم والأمن في المنطقة
- التهدئة والوساطة الدولية لتسوية النزاعات، خاصة في الدول التي مزقتها أزمات عميقة مثل مالي، الكوت ديفوار، وليبيا، وهي الجهود التي قادها رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز بنفسه
- دعم جهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام خاصة في الكوت ديفوار، إفريقيا الوسطى، والسودان.
- أما على مستوى الديناميكية الدبلوماسية فقد بناء نظرة شمولية متفقة مع الشرعية الدولية ومفضية إلى تغليب التهدئة، ومنسجمة مع مختلف الديناميكيات الدولية.

خامسا : في المجال الديني والفكري

انطلاقا من كون الجماعات المتطرفة توظف الاسلام كمصدر للاستقطاب وكسب الشرعية الدينية، وكإيديولوجيا موحدة لأعضائها، ووسيلة للتغطية على أعمالها الإرهابية، فقد قررت الدولة الموريتانية ان تواجه هذه الجماعات على أرضية الخطاب الديني والفكر الاسلامي نفسه. وفتحت جبهة فكرية ضد خطاب التطرف العنيف، بإشراف القطاع الديني المختص، وذلك بهدف:

أ. نزع الشرعية الدينية عن خطاب التطرف العنيف من خلال بناء خطاب إسلامي دعوي رشيد (إنشاء إذاعة القرآن الكريم، وقناة المحظرة، وجامعة العيون الإسلامية، وعدد من المعاهد الدينية)

ب. توحيد المرجعية الدينية من أجل وضع حد لمظاهر التسيب في الفتوى (إنشاء هيئة وطنية للفتوى والمظالم)

ج. تصحيح المفاهيم المغلوطة في المنظومة التعليمية والتربوية، التي قد تتخذها الجماعات المتطرفة ذريعة للتطرف العنيف.

د. تفعيل رسالة المسجد من خلال:

- التكوين والتوجيه والإرشاد من أجل تحسين خبرات الأئمة والخطباء بغية الرفع من قدراتهم المعرفية في إنارة المجتمع وتوجيهه وتحسينه من أفة التطرف العنيف.

- تحسين الظروف المادية والمعنوية للأئمة (اکتتاب 1000 إمام)

- تنظيم الندوات، والدورات التكوينية، والورشات العلمية على مستوى جميع ولايات الوطن من أجل نشر ثقافة السلام والتسامح

- إشراك العلماء في استراتيجية تحسيس السكان والرد العلمي على الخطاب المتطرف. وترسيخ مفاهيم الإسلام الصحيح، ودحض

أطروحات المتطرفين، وزعزعة ثقة المتعاطفين مع خطابهم.

- تحقيق إجماع وطني حول محاربة الإرهاب حتى يطلع المجتمع بدوره كاملا في التعبئة ضد هذه الآفة الخطرة.

هـ. الحوار مع الجماعات المتطرفة، وكان من نتائج هذا الحوار توبة كثير من الشباب المتطرفين من فكر التطرف العنيف، ورجوعهم إلى جادة الصواب، حيث تراجعت أغلبية هؤلاء الشباب المتطرفين عن قناعاتهم الفكرية وعبروا عن رغبتهم في إصلاح أوضاعهم والعودة إلى الاندماج في المجتمع. وهو التوجه الذي شجعت السلطات العمومية من خلال خطوتين:

- العفو عن بعض السجناء

- إطلاق مبادرة لتمكين المستفيدين من العفو
من تطبيع أوضاعهم المادية من خلال منحهم
قروضا ميسرة لإنشاء مقاولات صغيرة.
وفي تجربة فريدة من نوعها تحول هؤلاء
الشباب الذين كانوا يعتنقون فكر التطرف العنيف
من عناصر متطرفة إلى أفراد عاديين في المجتمع، لم
يتخلوا عن النزعات المتطرفة والسلوك الإرهابي
فحسب، بل باتوا يقدمون نموذجا حيا على أن باب
الرجوع إلى الرشد يظل مشرعا، وفضلا عن ذلك
أصبح بعض هؤلاء يدعون من منابر مختلفة إلى نبذ
العنف، والتخلي عن الأفكار المتطرفة، ويطالبون
بالانخراط في العمل السياسي أو الاجتماعي الشرعي
المتاح للجميع، أو الانصراف نحو حياة اجتماعية
ومهنية عادية.

الخاتمة

مكنت هذه المقاربة الشاملة التي تبناها موريتانيا في مجال محاربة التطرف العنيف البلاد من تحقيق نتائج مهمة نذكر منها :

- تأمين حدود البلاد
- إفشال جميع محاولات الجماعات المتطرفة الرامية إلى إنشاء خلايا أو إقامة مراكز داخل التراب الوطني.
- إعادة هيكلة قواتنا المسلحة كي تتكيف مع الوضع الحالي للإرهاب الذي تغير باستمرار.
- إنشاء 51 نقطة عبور لبلادنا الشيء الذي سمح بمراقبة تحركات الجماعات المسلحة والمهاجرين ومهربى البضائع.
- لم تتعرض بلادنا منذ 2010م؛ لأي عمل إرهابي
- تطهير كل الجيوب الإرهابية والقضاء على قواعدها في شمال البلاد.

- تفكيك قاعدة عمليات لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالقرب من موريتانيا كانت تهدد الأمن الوطني؛
- تفكيك العديد من الخلايا الإرهابية النشطة أو النائمة، وتحبيد 465 عنصرا إرهابيا خلال السنوات الثلاث الأخيرة؛
- إحباط محاولات إرهابية من خلال عشر عمليات؛
- تكوين وتدريب وكلاء أمن بشكل جيد؛
- توعية الشباب ضد التهديد الإرهابي وآلياته المختلفة؛
- وضع قاعدة بيانات دقيقة بفضل تجميع المعطيات حول النمط العملياتي للمجموعات الإرهابية وطرق تمويلها؛
- تحييد عدة شعب لتموين مختلف المجموعات الإرهابية؛
- توبة أكثر من 60% من الإرهابيين

- تحقيق إجماع وطني على محاربة التطرف العنيف.
- تنظيم كثير من الندوات الدولية حول المقاربة الموريتانية لمحاربة التطرف العنيف وتعزيز ثقافة السلم.

ملاحظة

- حرصنا في هذه الوثيقة على الاختصار على مصطلحين فقط هما:
- الإرهاب لوجود تعريف له في القانون الوطني.
 - التطرف العنيف لما يتمتع به من حياد ودقة وذلك من أجل:
 - تجنب المصطلحات التي قد تضيي شرعية دينية على الجماعات المتطرفة أو تكسيها تعاطفا شعبيا كمصطلح "الإسلاميون" وما على شاكلته .
 - ضبط وتوحيد المصطلحات التي يتم تداولها في مجال توصيف ظاهرة التطرف العنيف في بلادنا.

من منشورات

المعهد الموريتاني للدراسات الاستراتيجية

الهاتف 21 25 24 45 222 00

البريد الإلكتروني: imesmr@gmail.com

www.imes.mr

